Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

الأموال المجانية أداة بغي وطغيان

- درسٌ من كتاب الله -

Volume No. 137, NOVEMBER 2023 - RABI II-1445

الأموال المجانية أداة بغي وطغيان: الحالة الأمريكية والحالة السورية

- درس من كتاب الله -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

قصة تربوية:

اعتاد أبٌ أن يُعطي ولده كل صباح ليرة ذهبية، ثم يأمره أن يرميها في الجُب، فيفعل ذلك دون تردد، استمر ذلك حتى قال له مرة: لقد ضاقت عليّ الأحوال، فاذهب واعمل.

ذهب الابن وعمل بكدٍّ وتعبٍ وحَصَل على أجره ليرة ذهبية، ولما عاد سأله أبوه: بكم عملت؟ قال: بليرة ذهبية، وأخرجها له، فأخذها الأب بيده ثم رماها في الجُب كما كان يفعل سابقًا، فما كان من الابن إلا أن رمى نفسه في الجُب ليلتقط الليرة ويعود بها، قائلاً: تعبت وعرقت حتى حصّلتها وأنت ترميها هكذا؟

قال الأبُ: في المرات السابقة كانت تأتيك الليرات مجانًا وبدون تعب، فلم تكن تعطيها حقها، ولما تعبت في تحصيلها علمت حقها !!!

إن لله جلّ في علاه، قوانين وسنن في خَلقه، ومن تلك السنن أنه تعالى لو أعطى الرزق للناس دون قَدَرٍ، لبغوا في الأرض الفساد، قال الحكيم العليم: **وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ** (الشورى: ٢٧) .

ويعلم المؤمنون يقينًا أن الله تعالى هو الخالق المبدع، ويرتاب غير المؤمنين بذلك . إن هذا الخالق العظيم ليست لديه مشكلة اقتصادية كما هو حال المخلوقين، لأنه خالق يخلق من العدم ما يشاء وبسرعة أمر (**كُن فَيَكُونُ**)، وهذا ما اعترف به النمرود في حواره مع نبي الله إبراهيم عليه السلام عندما بُهت ولم يدرِ

ماذا يقول؟ قال تعالى واصفًا ذلك: (**فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ**). ويوضح عَقِبُ الآية الكريمة، أن السرّ هو في كون الله تعالى خبير بصير بعباده، يفسر ذلك قوله تعالى في آية أخرى: **كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ** (العلق: ٦–٧)، فهذا الإنسان المخلوق إذا حصل على كل ما يريد فسرعان ما يطغى على غيره ويبغي في الأرض الفساد ظنًا منه أن قدرته وما يملكه مانعته من الله تعالى فيستغني عن التذكر بأنه ضعيفٌ وجزعٌ وخوافٌ إذا مسّه الشرٌ، يقول الله تعالى واصفًا الإنسان من غير المصلين العابدين: **إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا** (المعارج: ١٩–٢١) وهذا قول الخبير البصير الذي قدّر الرزق لعباده لحكمة يراها عزّ وجلّ.

ولعل في قصة مريم عليها السلام عبرة في بيان ما نرمي إليه، وهي العابدة التقية النقية، فقد كلّفها الله تعالى بمهمة عظيمة، أن تحمل بنبي الله ورسوله عيسى عليه السلام من دون أب خرقًا لسننه وإعجازًا لمريم وابنها عليهما السلام، مع أن ذلك سيجلب لها التُهمة في قومها وهي الشريفة العفيفة، ورغم هذا التكليف العظيم، أمرها ربُها أن تذهب لمكان ليس فيه أحد لتُكمل حَملها، وكلنا يعلم أن الحامل تحتاج من يُساعدها ويعتني بها، لكن الله أراد لها أن تكون وحدها محفوفة برعايته عزّ وجلّ، وقد كلّفها الله تعالى أن تهزَّ الشجرة لتُسقِط عليها الثمر لتأكل وتعتاش، قائلاً: **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا** (مريم: ٢٥). لقد كان أمرًا هينًا على هذا الخالق العظيم أن يُرسل لها الطعام دون تعب، أَمَا وقد فعل ذلك عندما كانت تتعبد في المحراب، قال تعالى: **كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ** (آل عمران: ٣٧)، فالعبرة في أن تهز جذع النخلة بيدها؛ أن تبذل العمل للحصول على العائد، فلا شيء مجاني، مع أنها عليها السلام مكلفةٌ بأمر عظيم وفريد للبشرية جمعاء.

منشأ الأموال المجانية وغياب قيود الميزانية:

لا يوجد شيء مطلقٌ كليًا، سواء على مستوى الفرد أو الشركة أو الحكومة، فهناك قيود حاكمة لكل تصرف، ومهما بلغ المرء من الغنى الفاحش، فلا يستطيع الإنفاق والاستهلاك كيفما يشاء، فلو قلنا أن ثروة (بيل غيتس) تبلغ ١٠٩.٦ مليار دولار، فلا يمكنه شراء شركة جديدة ب ١٢٠ مليار دولار دون أن

يستدين، ثم هو لا يستطيع أن يستدين بلا حدود، فالملاءة الائتمانية تستند في دراساتها إلى الثروة الأساسية، إذًا هناك محددات نسميها قيود الميزانية هي التي تتحكم بحجم الميزانية ومفرداتها، حتى لو كانت الاستثمارات والتزاماتها تقع خارج الميزانية Off Balance_Sheet.

إذًا؛ لا تستطيع الدول أن تتصرف على هواها، ولا أن تستدين بلا حدود، فالاقتراض العام يجب أن يُشكّل نسبة معينة من الناتج المحلي، وإلا فإن مخاطر عديدة تنتظر هذه الدولة، وعليه فلا وجود للأموال المجانية، كما أن تخصيص الأموال المتاحة مرهون بتكلفتها، وهذا ما يفعله المدراء الماليون عادة، وكذلك وزراء المالية ومن دونهم.

لقد مرّ الاقتصاد العالمي الحديث بمراحل ميّزتها تحديات كل عصر تبعًا لأخطائه، فبعدَ:

(١) ثلاثينيات القرن العشرين، كانت المهمة؛ **منع الكساد**.

(٢) سبعينيات وأوائل ثمانينات القرن العشرين، كانت المهمة؛ **إنهاء الركود التضخمي**.

(٣) مطلع عشرينيات القرن الواحد والعشرين، كانت المهمة؛ إيجاد إطار **لإدارة دورة الأعمال، ومكافحة الأزمات المالية** دون سيطرة الساسة على الاقتصاد.

لقد أثّر تطور مفهوم قيود الميزانية على الفكر النقدي العالمي[1]، فما حدث في سبعينيات القرن الماضي حيث اضطربت الكينزية، أُفسح المجال **للنهج النقدي التقشفي**، وفي التسعينيات، **مُنحت البنوك المركزية استقلالها**، ثم **تدخلت الدولة** إثر الأوبئة، فظهرت حقبة تدخل الدولة في الاقتصاد والأسواق المالية، وكانت نتائج هذا التدخل كالتالي:

١. حجم الاقتراض الحكومي صار مذهلاً، مما أوحى لمتخذي القرار أن الإمكانات صارت بلا حدود لمزيد من القروض دون اعتبار لحجم الناتج المحلي. ففي الوقت الذي تقترض فيه بعض الدول الغنية ١٥–٢٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي لتمويل الإنفاق وتمويل التخفيض الضريبي للمحافظة على استمرارية حركة الاقتصاد، تجاوز غيرها من الدول ١٠٠٪ من ناتجها المحلي.

٢. طباعة الأموال دون قيود، وذلك باعتبارها احتياطات للبنوك المركزية، ثم بها يتم شراء الديون الحكومية، ويكأن البنوك المركزية تموّل التحفيز ضمنيًا.

[1] Governments must beware the lure of free money, The Economist, Jul 23rd 2020, Link

٣. تدخل الدولة في تخصيص رأس المال بدل ترك ذلك للمنافسة وللأولويات. فللتخلص من أزمة الائتمان مثلاً، تدّخل بنك الاحتياطي الفيدرالي، بالتعاون مع وزارة الخزانة، في الأسواق المالية، واشترى السندات، وأقرض تجار السندات وغيرهم بشكل مباشر حتى تجاوز حجم الدعم ١٠٪ من إجمالي ديون الشركات الأميركية. وقد حذت الحكومات والبنوك المركزية في العالم حذوها، لأنها إمعات، تعمل وتسير بسياسة القطيع.

لقد أدى فخ التضخم المنخفض – حتى ٢٠٢٠ – الذي جلبه الفكر الرأسمالي المتخبط بسياساته إلى غياب الضغوط التصاعدية على الأسعار، فاختفت عنده الحاجة إلى:

- إبطاء نمو ميزانيات البنوك المركزية.
- رفع أسعار الفائدة من الحد الأدنى عند الصفر.

فكان الفخ باعثًا لطمأنة الحكومات تجاه الدين العام، خاصة وأن تكلفته منخفضة؛ فصار بمثابة أموال مجانية لا تكلفة فيها، وبذلك اختفت القيود، وتمادى الطفل المدلل في رمي ليراته في الجُب وفي غيره.

إن عجز الميزانيات الناجم عن الحروب الظالمة والأوبئة المتلاعب بها والإنفاق غير الرشيد، وتيسير الاقتراض وطباعة النقود الرخيصة؛ صارت أدوات صُنّاع السياسات ولعقود من الزمن، يُضاف إلى ذلك تزايد دور البنوك المركزية في الأسواق المالية، وتراجع دور البنوك الوسيطة، ودخول بنوك الظل وأسواق رأس المال المبتكرة المتعطشة للمخاطر. ومثال ذلك: أنه عندما كانت البنوك التجارية هي المسيطرة، كانت البنوك المركزية هي الملاذ الأخير لإقراضها. والآن يتعين على البنوك المركزية وعلى نحو متزايد العمل كصانعٍ لسوق الملاذ الأخير.

ويُعدُّ التورق والعينة وسائل مالية توفر الأموال بالاقتراض، وكلاهما محظور إذا قُصد منه الاقتراض فقط، لما يُفضيانه من ضرر على الاقتصاد الكلي إذا عمّ هذا السلوك وانتشر، ولأجل ذلك جاء نهي مجمع الفقهي الإسلامي عنهما إذا صارتا أداتين منظمتين في عمل المؤسسات المالية، وهذا ما تفعله بعض البنوك الإسلامية ظنًا منها أنها تمارس الصيرفة الإسلامية وهي من ذلك براء.

والآن...

ومع تزايد المخاطر العالمية؛ وصعود التضخم بشكل غير متوقع؛ اهتز صرح الديون في العالم كله، مما اضطر البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية، فرتب ذلك عليها التزامات مؤداها دفع مبالغ ضخمة على

الاحتياطيات الجديدة التي أنشأتها لشراء السندات؛ فأدخلت الاقتصاد في دوامة جديدة، سببه التركيز على اقتصاد العرض في إدارة الاقتصاد الكلي، وهذا ما أدى إلى الغوص في اضطرابات اقتصادية تؤكل فيها أموال الناس بالباطل.

لقد ساد في اعتقاد البنوك المركزية بعد أزمة عام ٢٠٠٨ أنه لا توجد أزمة لا يمكنها التغلب عليها، وهذا اعتقاد فاسد؛ لأنها أغرقت الاقتصادات في دوامة التضخم، ولا يُعتقد أنها ستخرج منها قريباً. وهذه دوامة تصاعدية لا نهائية، أشبه بحلقة مغلقة، لا تنتهي إلا بتدمير العملة.

النموذج السوري للأموال المجانية:

تدفع وفرة السيولة المصارف للإقراض السهل وبمبالغ ضخمة، فما مصادر سيولة المصارف السورية؟

حقيقة فإن الأمر الخطير في الحالة السورية، أن معظم ما لدى البنوك من أموال سائلة ليس مصدرها أموال ودائع، لأن ودائع البنوك جميعها في أدنى مستوياتها، حيث انعدمت الثقة في المجتمع في الاقتصاد المحلي، بسبب التضخم، وبسبب تجميد المصارف لودائع عملائها، ثم مع تغير سعر الصرف الشديد تآكلت الودائع وتبخرت.

إن مصدر الأموال المحجوزة في البنوك هي القوة الإجرائية للحكومة والبنك المركزي، أي ما تفرضه القوانين كعامل حاسم في حجز السيولة وتوفيرها للبنوك، فالقرار الخاص بالعقارات وقيمتها الرائجة والسيارات أمَّن سيولة عالية للبنوك، وجعلها تدور بينها، كما أضاف القرار الخاص بتمويل المستوردات سيولة مستقرة وعالية لدى البنوك.

فالأصل أن مشتري العقار أو السيارة أو المستورد أو المصدر لا حاجة لهم لتوسيط البنك إلا بحدود ضيقة جداً، لأن بإمكانهم اتمام عملهم دونه – وهذه هي الحال منذ قديم الأزل –، لكن سلطة القانون أجبرتهم على ذلك، فأدى ذلك إلى أن تُقاس أموال البنوك بتريليونات الليرات، وهذا ما سينعكس على ميزانيات ٢٠٢٣ التي ستكون مضاعفة.

إذاً هي أموال مجانية محتجزة حتى خمسة أشهر بقوة القانون دون عوائد، مؤداها زيادة سيولة البنوك، مما يُساعدها في إقراض أموال الناس المقترضة بتكلفة صفرية بعوائد مرتفعة، وهذا سيرفع إيرادات ميزانيات تلك البنوك.

إن ما تفعله المصارف وإداراتها بغطاء من الحكومات ومن المصارف المركزية في التلاعب بالودائع وجعلها أداة منافسة فيما بينها، ساعدها على مزيد من المكاسب غير التشغيلية، ولتظلم الناس بأكل أموالهم بالباطل[1].

وعمومًا، وفي ظل المال المجاني، تُسارع الحكومات في المفاضلة بين إنقاذ الشركات، أو حماية الوظائف، أو إنقاذ المستثمرين، بغض النظر عن تشوه الأسواق، وضعف المخاطر الأخلاقية، وانخفاض النمو، فكل ذلك منوط بتفويض البنوك المركزية المستقلة، التي لا تعرف سوى استخدام أسعار الفائدة لإدارة الاقتصاد، حتى غدت هذه البنوك المركزية ذراع الحكومات لإدارة الديون.

إنه البغي والفساد في الأرض، الذي هو أحد نتائج بَسط الأموال المجانية دون تقدير، فالطفل (الذي يمثل الساسة والبنوك المركزية) الذي يجهل نتائج أعماله أو يتجاهلها، لن يشعر بقيمة الليرة الذهبية التي يعطيها له أبوه دون جهد يبذله، وللذلك لا مشكلة عنده في رميها في أي مكان كان.

حماة (حماها الله) الأول من ربيع الثاني ١٤٤٥ هـ الموافق ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٢٣ م

[1] تراجع مقالتنا: معركة الودائع بين قلة حيلة المساهمين والمودعين، ودهاء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، https://kantakji.com/7898.